الثورة Tue. 15 May . 2012
em:althawrah99@yahoo.com Fax:332505 - 336770
الثلاثاء 24 جمادى الثانية 1433هـ 15 مايو 2012م العدد (17346)

للتربية فقط

زياد معوضة

● ،، في هذه الفترة تستعد فيها وزارة التربية والتعليم بكل كوادرها طبقا للخطط والأهداف المرسومة والتي تستند إليها كوزارة يهمنا أن توصف بالنجاح وفي رغبتها النهوض بعجلة التعليم إلى مستقبل أفضل لبناء يمن جديد على أيدي شباب المستقبل خاليا من الأفكار القديمة والتطرف وعدم الانزلاق إلى مستنقع خطير يهدد كيانهم ومستقبلهم الذي هو كيان ومستقبل البلاد وقلع جذور شجرة الغش التي يجني ثمارها الطلاب نهاية العام على أيدي من يمثلها وهم قلة في مراكز الامتحانات دون حسيب أو رقيب ودون الشعور بمساوئ الغش الذي يدفع بالطلاب إلى مستقبل قائم على هذا الأساس وللأسف الشديد عندما يشارك رؤساء اللجان المشرفين والمراقبين عملية الغش تعد جريمة مخالفة بالدرجة الأولى للشرع والقانون بالدرجة الثانية وما يبنى على باطل فهو باطل وإذا كان اعتقادهم بأن الغش هو الوسلية الوحيدة للوصول إلى تحقيق مآربهم الشخصية قي النجاح بالبراشيم أو الدخول الجامعات والمعاهد الخ... دون النظر إلى المصلحة العليا للوطن إنها كارثة وزلزال للمجتمع بكل جوانبه ولا بد للتربية والتعليم أن تضع لهذه الظاهرة بكل ما لديها من قوة حدوداً وموانع ملموسة وتبدأ بتوزيع أرقام الجلوس وفيه أنواع التعليمات والارشادات والتنويه بالعقاب الوخيم الذي يلحق عامله والتوزيع يتم بموجب الكشوفات المرفوعة إليها من الأمانة والمحافظات حتى لا تصطدم بما يسمى بسوق عكاظ ولا فائدة في نقل الطلاب والطالبات من مدارسهم القريبة من منازلهم إلى مدارس أخرى طالما وأنه يتم تغيير مديرهم واساتذتهم وهذا النقل يضع الطالب في ارباك وتضييع الوقت في البحث عن مراكزهم ويهدرون أموالهم في مواصلات وللنفوس المريضة وما إلى ذلك داخل المراكز خاصة طلاب المدارس الأهلية التي تفوق بعددها المدارس الحكومية ويدخرون في جيوبهم ما يضمن نجاحهم إنما يجري في المراكز لا يخفى على الوزارة ممثلة بالرقابة وما نقل مركز إلى مركز آخر إلا نتيجة للفوضى العارمة التي تزداد داخل المركز بسببها القائمين على عدم الضبط والانضباط والأماكن هذا ما حصل ، وعندما يلغى المركز لا بد من إعلانه ومقره يبعث في نفوس الطلاب التعب والمشقة وفقدان ما استوعبوه بالأمس والسواد الأعظم عندما يذاكر الطالب على نور الشموع ولا ندري لماذا اعتماد الانطفاءات وبث المباريات خلال أيام الامتحانات إنها اتفاقيات تبرم بين مؤسسة الكهرباء ومصنع الشمع وبين مؤسسة المياه وأصحاب الوايتات وبين مدراء المدارس (ورؤساء اللجان) بالاتصال كل مركز ينتبه لطلاب الآخر خاصة المدارس الأهلية لأنهم مجبرون على نجاحهم من أجل ذلك لابد للوزارة أن تراعي أحوال الطلاب في اختيار الأسئلة ووضعها بالصيغة المعقولة من المقرر نفسه حبذا لو عملت الوزارة على طبع المقررات في طي الكتاب أفضل بكثير من تعدد أسماء المؤلفين وكلمة الوزارة وتستعين بالجهة المخول لها الضبط عند اكتشاف انتحال الشخصية وهذا ما يحصل كل عام والسبب عدم المطابقة في اللجان أو تحايل الطالب بالنسيان ودليل الفوضى بالداخل والتجمهر في الخارج عندما يبدأ خروج الطالب قبل انتهاء الوقت المحدد ،معه ورقة الأسئلة هنا يبدأ الغش وتبدأ التجارة الرابحة وتفتح الأبواب المغلقة، على الوزارة أن تختار المراكز أكثر أمناً وسلامة وأن تأخذ تعهداً من القائمين على هذه المهمة التي لديهم بطائق تصرف من مكاتب التربية وتعلق في مكان بارز حتى لايختلط الحابل بالنابل وأية مخالفة تحدث داخل المركز يتحمل مسؤوليتها الملاحظون والمشرفون وعلى رأسهم رؤساء اللجان يحاسب ويعاقب بل ويحال للتحقيق لينال جزاءه العادل وسحب الثقة منه مستقبلا كونه أخل بالأمانة وأهمل وقصر في أداء واجبه ومهمته المزمنة يكون رادعا له ولأمثاله ويوم تأتي الطامة الكبرى والسواد الأعظم عندما تتسرب الأسئلة قبل موعدها لقد خان الله والرسول والوطن وحمل الوزارة عبئا ثقيلا في طبعها نموذج من جديد ويحرم الجميع من تلك المادة أو المواد من وعلى حساب من؟ ما ذنب الآخرين المتضررين من أطماع الآخرين وتواطؤ المستفيدين يا أصحاب الأمانة يا أصحاب الضمائر الحية أولادنا في أعناقكم أمانةأيها التربويون من يحملون هذه الصفات المحمدية قبل أن يتم التدشين للمسؤولين لبدء الامتحانات يجب أولا تهيئة الجو المناسب لإيجاد الطمأنينة في نفوس الطلاب ومراقبة سير الامتحانات بالنزول الميداني بين لحظة وأخرى نتمنى للجميع التوفيق والنجاح.

الفساد قضية إرهاب مجتمعي..!!

محمد عباس السراجي

● يتفق معي الجميع بأن الفساد يعتبر آفة قاتلة ومدمرة وغولا مخيفاً يقضي على مستقبل الكثير من المجتمعات المعاصرة والحديثة، ويعتبر الفساد ظاهرة وبائية انتشرت في بلادنا بشكل مخيف ومفزع نتيجة غياب هيبة القانون وسطو مجموعة من المتنفذين والمفسدين على جميع مفاصل الدولة في كثير من مؤسسات ومرافق الدولة مما جعل الفساد يُستقوى بقوة أولئك المتسلطين والمتنفذين في مراكز الدولة المختلفة.

وينتشر في كثير من أجهزة ومؤسسات الدولة انتشار النار في الهشيم لدى كثير من الموظفين الصغار قبل الكبار والمسئولين في تلك الأجهزة والمرافق الحكومية، حتى أصبح الجميع يؤمن بشعار الفهلوة والكسب غير المشروع على مبدأ القيم والأخلاق الوظيفية الحميدة.. وكل ذلك بسبب غياب الوازع الديني والأخلاقي والأسري وغياب قوة الدولة وهيبة القانون.

وعلى ما يبدو أن الفساد أصبح الشغل الشاغل للكثير من المسئولين والمهتمين بالشأن الاقتصادي والمالي والبناء المؤسسي على أسس علمية حديثة، والراغبين فعلاً ببناء يمن جديد وصحي خال من آفة الفساد، وأؤمن جيداً كما يؤمن معي الكثير بأن مشكلتنا الرئيسية في هذا البلد هي مشكلة إدارية بحتة أكثر منها مشكلة اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو مالية.

فغياب القيادات الإدارية المتمرسة والمؤهلة علمياً ودينياً وسلوكياً والقادرة على تخليص الوطن من هذه الآفة المدمرة يشكل عائقاً حقيقياً أمام مستقبل آمن ومزدهر، فغياب مبدأ الثواب والعقاب وكذا غياب السياسيين الإداريين الحكماء في كثير من مرافق الدولة ومؤسساتها جعل الفساد عظيماً وكل فاسد يتغنى بفساده وفهلوته في العمل الإداري والمؤسسي، نتيجة اعتماد أصحاب القرار والحل والعقد في كثير من مرافق ومؤسسات الدولة على مستشارين لا يشارون، كونهم يفتقدون للحكمة الإدارية المعاصرة ويتفننون فقط في تجميل القبيح وتقبيح الجميل لدى أصحاب القرار والحل والعقد، وهنا طبعاً تأتي الطامة الكبرى، لأنه أصبح من يعمل بأمانة وصدق وإخلاص يعتبر في نظر أولئك «الشلة» مخلاً بواجبات الوظيفة العامة.. أو بالأصح «صاحب مشاكل..».

طبعاً يعلم الجميع بأن الفساد المالي والإداري والأخلاقي والسياسي ضرب جذوره عميقاً في جميع أجهزة ومرافق الدولة، وأصبح الوطن عاجزاً عن النهوض ما لم يسارع الجميع إلى إعلان حالة الطوارئ وبدء عهد جديد وجاد في مكافحة الفساد المالي والإداري في كل أجهزة الدولة المختلفة.. ولنصل إلى قناعة واحدة بأن علينا أولاً فرض هيبة القانون واللوائح المنظمة لعمل تلك المؤسسات والأجهزة الحكومية، وأن نستأصل الفساد القاعدي بمعنى الفساد العرضي وهو الفساد الذي يحدث عند قاعدة الهرم الحكومي من قبل صغار الموظفين كحالات الاختلاس على نطاق محدود أو الرشاوى أو الإخلال بواجبات الوظيفة العامة من تهرب عن الدوام والتباطؤ في إنجاز المعاملات وتقديم الخدمة للمواطن إلا بمقابل مادي، ترقية الموظف أو إبقاؤه في درجته الوظيفية بدون معايير إدارية ووظيفية دقيقة، استغلال الأجهزة والأدوات العامة للأغراض الخاصة وتحقيق مكاسب خاصة، التأخر عن الدوام والخروج منه أثناء وقته وبدون موافقة المسئولين المباشرين عليه.. وما إلى ذلك، ويعتبر الفساد العرضي أكثر ضرراً من الفساد الرأسي الذي يكمن للقضاء عليه طبعاً تطبيق وإنفاذ قانون التدوير الوظيفي، ولكن الفساد القاعدي يحتاج إلى مشروع وبرنامج وطني شامل وجهود كبيرة لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب حتى نتمكن من القضاء على ظاهرة الفساد الإداري العرضي أولاً.

لا شك بأن الجميع أصبح يدرك خطورة الفساد والجميع يتحدث بجرأة عن الفساد والمفسدين وكما شبهه جون سيليفان «المدير التنفيذي لمركز المشروعات الدولية الخاصة CIPE» بأن الفساد أشبه ما يكون بالطقس وحين وصفه مارك توين قائلاً «الجميع يتحدث عن الفساد ولكن لا يوجد من يمكن أن يفعل به شيئاً» وبالتالي فجميعنا يتحدث منذ سنوات طويلة عن الفساد والمفسدين وكأنهم لا يرون بالعين المجردة ولا يعرف أحدهم انتماءاتهم وجذورهم ومصادر القوة لهم فسارعت الدولة إلى إنشاء الهيئة الوطنية العليا لمحاربة الفساد بهدف محاربة ومحاسبة ومحاكمة الفاسدين واسترداد الأموال العامة المنهوبة نتيجة ذلك الفساد، ولكننا جميعنا نسمع طحناً ولا نرى طحيناً، وفي الحقيقة التي لا يستطيع نكرانها أحد بأن الفساد في بلادنا أصبح ذا قوة ونفوذ وسلطة، فهو فساد منظم ومدروس ومعروف المعالم والشخوص فهو فساد قاعدي رأسي شامل وبالتالي فالقضاء عليه ومحاربته يحتاج لنوايا صادقة عازمة ومؤمنة وصادقة مع الله وحينها فقط استطيع القول عظم الله أجر الفاسدين والمفسدين في الوطن الحبيب والغالي والذي انهكته الصراعات السياسية والقبلية وتسلط عليه ملا يخاف الله والوطن وعقاب الآخرة فهم ذو باس شديد في نهب المال العام والإخلال بالوظيفة العامة ومصالح الوطن العليا مقابل تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة.. وكلها على حساب الوطن.. وأبنائه.

لأن الفساد اصبح الشغل الشاغل للجميع سلطة ومعارضة فاهم وغبي عاقل وجاهل فقد قررت اولاً ان نتطرق في بداية البداية إلى ما هو الفساد واسبابه ومظاهره وطرق علاجه على اصل واياكم لطريق واحد وهو ضرورة تكاتف جهود الجميع للحد من هذا الوباء القاتل والخبيث والقضاء عليه نسبيا من القاعدة حتى الرأس وما ادراك ما هو الرأس.. فإني أرى رؤوسا قد اينعت وحان قطوفها.

تعريف الفساد

لغة: ضد الصلاح وأفسد الشيء اي أساء استعماله أو مصدر الفعل فسد جاء في مختار الصحاح فسد الشيء يفسد بالضم فسادا فهو فاسد وفسد فسادا فهو فسيد، والفساد له اكثر من معنى في اللغة منها: ضد الصلاح، يقال اصلح الشيء بعد افساده اي اقامه ومنها التقاطع والتدابر يقال تفاسد القوم اي تدابروا وتقاطعوا، ومن معاني الفساد ايضا الجدب والقحط والمفسدة ضد المصلحة والاستفساد خلاف الاستصلاح وعلى هذا المعنى فسر الفساد في قوله تعالى: الروم «٤١:ظهر الفساد في البر والبحر».

اصطلاحا: اساءة استخدام السلطة الرسمية الممنوحة له سواء في مجال المال العام او النفوذ او التهاون في تطبيق او المحاباة وكل ما يضر بالمصلحة العامة وتعظيم المصلحة الشخصية.

اسباب الفساد

– ١سياسية: ضعف مؤسسات المجتمع المدني، ضعف تطبيق الأنظمة، عدم الشفافية وعدم ايضاح حقوق الافراد وواجباتهم (ما هو لك وما هو عليك).

– ٢اجتماعية: السلوك والعادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية وكذلك ما يحدث في المجتمع من كوارث وازمات تخلق آثار مدمرة في المجتمع من فقر وحاجة واحيانا سلوك ينافي مبادئ المجتمع الصالح.

– ٣اقتصادية: ان الاوضاع الاقتصادية التي يمر بها المجتمع نتيجة الحروب والصراعات والكساد والحصار الاقتصادي من بعض السياسات الدولية وارتفاع تكاليف المعيشة جميعها تؤدي إلى ممارسة انواع من الفساد الاداري والمالي.

– ٤دينية: ضعف الوازع الديني والانصياع لشهوات النفس الامارة بالسوء حيث اذا ضعف الوازع الديني فإن الانسان يسلك سلوك مفادة ان الغاية تبرر الوسيلة لأن الرادع القوي لأي عمل انساني هو مخافة الله سبحانه وتعالى.

مظاهر الفساد

للفساد مظاهر كثيرة ومتباينة ومتعددة على سبيل المثال مايلي: الرشوة، اقصاء الكفاءات المؤهلة، المحسوبية، التكسب من وراء الوظيفة العامة، المحاباة، استغلال الممتلكات العامة، الواسطة على حساب الغير، اساءة استخدام السلطة الرسمية، استغلال النفوذ، عدم المحافظة على اوقات الدوام الرسمي، الاستيلاء على المال العام، الابتزاز، وضع الشخص المناسب في غير المكان المناسب، التهاون في تطبيق الانظمة والتشريعات أو تطبيقها على البعض دون الآخر.

وللقضاء على الفساد يجب على افراد المجتمع محاربة الفساد بشتى صوره واشكاله والتعاون في ذلك ويتحتم علينا التزامنا الديني والاخلاقي والوطني والانساني ان نساهم جميعا في الحد من ظاهرة الفساد التي تهدد المجتمع والتي توسعت بشكل غير مسبوق واضرت المجتمع وروح المواطنة لدى ابنائه.

ومن الطرق في معالجته ما يلي:

١- تطبيق الاستراتيجيات المضادة للفساد وسن الانظمة والتشريعات والقوانين والشفافية فيها بما لا يدع مجالاً للشك والوضوح في تطبيقها والجزاءات الصارمة في حق المخالفين.

٢- توعية الموظفين لهذه الظاهرة الخطيرة وتداعياتها وتأثيرها على المجتمع واخلاقياتهم ودورهم في الأخبار عن حالات الفساد في دوائرهم وان عقيدتنا السمحاء تحارب هذه الظاهرة وتجرمها.

٣- عقد ندوات دينية في الدوائر الحكومية يحاضر فيها رجال دين حول دور الدين في القضاء على الفساد الاداري وكذلك دور العبادة والجامعات والمدارس والقنوات المسموعة والمرئية والمكتوبة في محاربة هذا الداء وخطورته على المجتمع وايضاح القصص والعبر عبر التاريخ حول الاقوام السابقة وما حصل لهم بسبب الفساد.

٤- وضع نظام مكافأة مالية لمن يقوم بالتبليغ عن حالات الفساد بشتى صوره في دوائرهم والدوائر الاخرى والابتعاد عن الشكاوى الكيدية.

٥- وضع عقوبات وجزاءات رادعة وواضحة تناسب كل فساد وتحد من ظهوره مرة ثانية وتكون معلنة ومتاحة للجميع.

٦- تحسين الظروف المعيشية للموظفين من خلال ايجاد كادر وظيفي مناسب لكل فئة تناسب وضعه الاجتماعي والأسري وتتناسب مع الظروف المعيشية للبلد.

٧- الاعلان عن حالات الفساد بشتى انواعه التي تم اكتشافها والاجراءات التي تم اتخاذها حيالها وتعميمها على الدوائر الحكومية ليكونوا عبرة لغيرهم.

٨- اتاحة الفرصة لخلق نوع من الابداع والتطوير لدى الموظفين ومكافاتهم على ذلك وتعليق اسمائهم في لوحة الشرف ليكون حافزا لغيرهم من الموظفين.

٩- تشكيل لجنة في كل دائرة حكومية للاصلاح الاداري لدراسة الواقع الاداري واغير سلوك واتجاهات العاملين لمحاربة الفساد وعلاج الانحراف وقت اكتشافه.

١٠- توفير القيادات الشابة النشيطة المؤمنة بالتطوير والتغير والتي لديها مؤهلات علمية وخبرات عملية متراكمة ودعمها وتأهيلها لقيادة العمل الوظيفي لضمان نجاحها في قيادة التغير.

١١- وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بالاعتماد على الكفاءة والابداع العلمي وعدم الاعتماد على العلاقات الشخصية والمحسوبية والواسطة والعلاقات الاسرية.

١٢- وضع نظام لتقويم الاداء للموظفين واعتماده كأساس للترقية وتقلد المناصب ويكون واضحا ومعلنا للجميع وان يراعي المسؤولين الله وعظم المسؤولية في التقويم.

١٣- عدم اعتماد سنوات الخدمة فقط في اشغال المناصب الادارية والمالية والفنية مع اهميتها ولكن يجب ان يتزامن معها التحصيل العلمي والمعرفي والايمان بالتطوير والتغيير والنزاهة والسلوك الحسن والاستقامة.

١٤- وضع أدلة انجاز المعاملات والاشتراطات المطلوبة لها ووضعها في مكان بارز في استعلامات الدوائر الحكومية في مقدمة خدمة المراجعين وعلى حاملات خاصة بذلك ومراجعتها بصفة دورية لتعويض النقص وكذلك اضافة كل جديد لها.

١٥- تفعيل برنامج الحكومة الالكترنية ووضعه حيز التنفيذ ليتمكن المواطن من متابعة معاملاته من اي مكان على شبكة المعلومات الانترنت وتحديث البوابة الالكترونية للجهة دوريا.

١٦- تبسيط القوانين والتشريعات والانظمة وجعلها اكثر شفافية وتوضيح مفرداتها لكي لاتستغل من قبل ضعاف النفوس لتحقيق مأربهم من خلال استخدام الثغرات في القوانين وخاصة القابلة للتفسير بأكثر من رأي ومنع الاجتهاد.

١٧- عقد اللقاءات الدورية بين رئيس الجهاز والمرؤوسين لديه للاطلاع على اعمالهم ومناقشتها وحل المشاكل والمعوقات التي تواجههم.

١٨- اداء قسم الحفاظ على الأمانة للموظفين الذين لديهم ذمة مالية او الذين يشغلون وظائف قيادية للمحافظة على المال العام وعدم استغلاله لتحقيق مأرب شخصية وكذلك عدم استغلال النفوذ واساءة استخدام السلطة.

وانتهى أسبوع المرور ثم ماذا بعد؟

عقيد/قيس علي الارياني

● ،، أصبح من المتعارف عليه أن هناك أسبوع مرور يقام في كل عام وتعارف عليه الناس أنه في شهر يونيو وقد تعود الناس على أن يكون في هذا الأسبوع عملية إعلامية مكثفة ويتم تسليط الأضواء على المشكلة المرورية بشكل مكثف بحيث تصبح في هذا الأسبوع حديث المجالس ويعيب علينا الناس أننا لا ننشط إلى في هذا الأسبوع وننام بقية العام فهل هذا صحيح؟

إن تسليط الأضواء على المشكلة المرورية في أسبوع بعينه من العام لا يعني أن هذه المشكلة غير موجودة بقية العام ولا يعني أننا لا ننشط بقية العام في عملنا الضبطي والتوعوي إلا أنه في أسبوع المرور يكون هناك تكثيف للصورة وزيادة في الشحن الإعلامي يلفت نظر الناس ويحصل تضافر للجهود بين الجهات الرسمية والجهات المجتمعية حيث تشارك منظمات المجتمع المدني والوجاهات الاجتماعية والتربوية في هذه العملية التوعوية التي تتم في أسبوع المرور وذلك في سبيل خلق وعي عام مجتمعي يحس ويشعر بالمشكلة ويشارك المجتمع في عملية التساؤل عن كيفية الحل لهذه المشكلة العويصة بكل معنى الكلمة.

إن البعض قد لا يدرك أننا نسعى من خلال أسابيع المرور إلى إشراك المجتمع في عملية الوعي والتوعية المجتمعية بالقضية المرورية وبالتالي نسعى إلى خلق شراكة مجتمعية تواكب المتغيرات التي تحصل على أرض الواقع من تطور هائل في عدد السيارات وأنواعها والتطور والاتساع في شبكة الطرق دون أن يواكب ذلك زيادة في الوعي والثقافة المرورية التي لا زلنا نحبوا ونحاول أن نجذرها في أوساط المجتمع من خلال المحاولات المستمر لخلق وعي مجتمعي يتنامى مع ما يحصل من تطورات على مستوى العالم.

إن محاولاتنا المستميتة لجعل المرور قضية مجتمعية ليس ترفا نحاول الوصول إليه بل هي حاجة ملحة لكي يكون المجتمع على دراية وعلم بأن هذه المشكلة لا تهم المرور وحده ولا تهم وزارة الداخلية بل هي مسؤولية المجتمع ككل وبدون تضافر جهود الجميع فإن جهودنا في المرور سوف لن تجدي ولن تحقق هدفها على الإطلاق.

إن سعينا الذي سوف نستمر عليه هو أن يكون هناك رأي عام مناصر للقضية المرورية ومشارك في حلها وهذا يتطلب منا ومن الجميع المشاركة الفاعلة والمستمرة على مدار الساعة في سبيل تحقيق هذا الهدف السامي الذي لو تحقق فإننا سوف نكون قد قفزنا قفزة كبيرة في سبيل التقليل من الحوادث المرورية المدمرة التي تشهد زيادة مستمرة وتحصد الارواح وتتلف الممتلكات على مرأى ومسمع من الجميع.

اننا نأمل من مختلف وسائل الاعلام ان تقف إلى جانبنا في هذه الظروف الصعبة التي نعيشها وان تؤز تطلعاتنا للوصول إلى النقطة التي نستطيع ان نقول عندها اننا شعب يملك ثقافة مرورية نفتخر بها كما نملك موروثا حضاريا نفتخر به، ونحن ندرك ان هذه العملية ليست سهلة وانها تحتاج إلى سنين من العمل الدؤوب والمتواصل ولكننا لن نقف مكتوفي الأيدي وسوف نستمر في محاولاتنا بالتعاون مع جميع الخيرين من ابناء الوطن الحبيب.

وفق الله الجميع لخدمة وطننا الحبيب انه على كل شيء قدير.

● مدير مرور امانة العاصمة

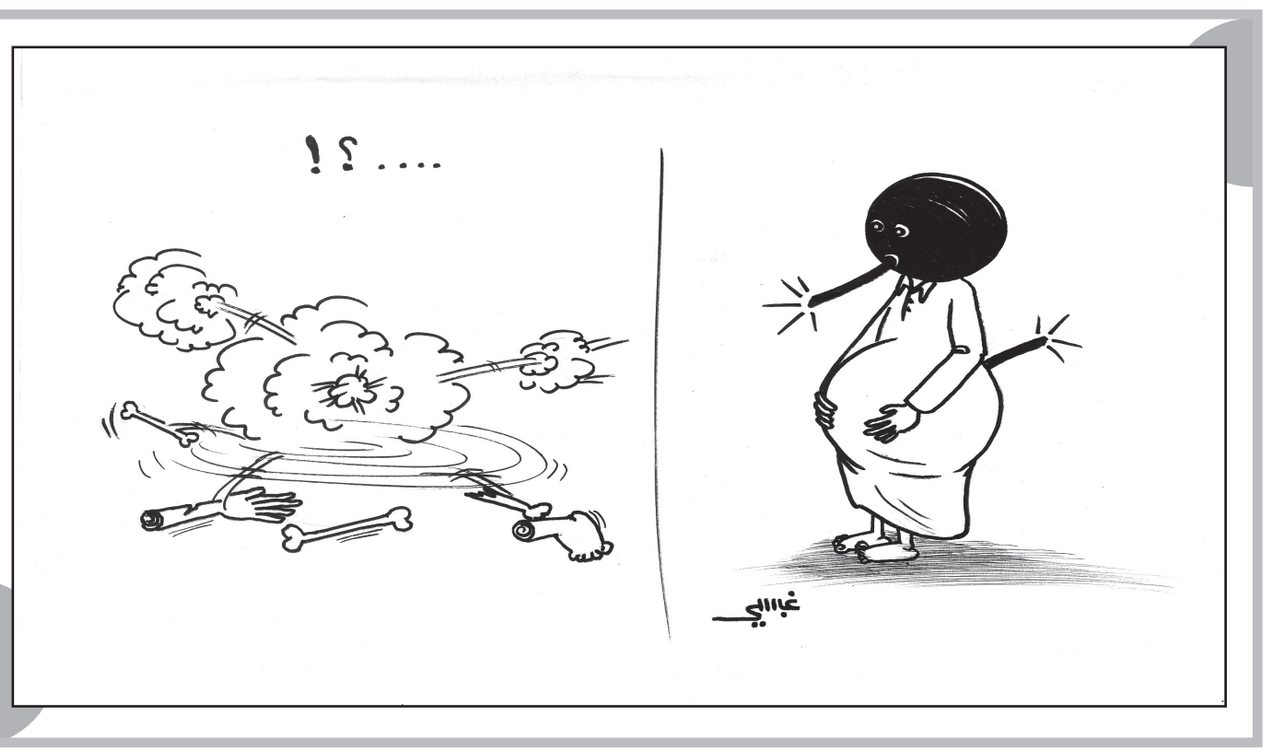

فيسبوكيات

نبأ!!

سامية الأغبري

نلعن الغرب«الكفار» ونحرض على قتلهم ليل نهار ،ولم أر ناشطين عرباً ومسلمين يتعاطفون مع معظم قضايانا كما هم ،امتلأت شوارع أوروبا بالملايين ضد الحرب على العراق ،،في حصار غزة بجانب الاتراك كان هناك غرب يسعون لفك الحصار عنها ، أوروبيون قبل اكثر من اسبوعين حاولوا الدخول الى فلسطين فيمنعون وفي المطارات يعتصمون تضامنا مع الشعب الفلسطيني، ومن وصل منهم الى مطار بن جوريون اعتقل ورحل! واليوم هم يتضامنون مع الإسرى في سجون العدو ، ونحن ماذا فعلنا؟ فقط ما زلنا نراهم شياطين ونحرض على قتلهم ؟؟ ،،!!تباً لعقول كعقول من يحرض على قتل هؤلاء المسالمين المتبنين افضل من بعض العرب والمسلمين لقضايانا.

حيرة!!

أروى عبده عثمان

قرابة سنة نصف ، ومازلت حائرة ، ومربوشة حد أنهم بيجننوني ، لماذا أنصار وحماة الثورة حقنا يناصرون ثورة سوريا ويدافعون ، ويتبرعون ويجاهدون .. بينما ثورة البحرين يعتبرون التحدث عنها جريمة وخيانة ، وعمالة ووو.. ؟(بدون داعي لذكر المقارنة بينهما ، مع إيماني بمطالب الثورتين)

مخالفة!!

Khaled Al-Anesi

محكمة الصحافة والمطبوعات ... محكمة استثنائية ... ووجودها غير دستوري ولا أساس قانوني لتكوينها ... وقد أنشأت لتكون أداة لقمع حرية الرأي والصحفيين ... ويفترض أن يطالب الجميع بإلغائها فورا ... فلا مشروعية لوجودها حتى يناقش مدى مشروعية إجراءاتها ... وعدالة قراراتها .

يفترض بوزير العدل ومجلس القضاء اتخاذ الاجراءات الفورية لالغاء هذه المحاكم وتحويل القضايا المنظورة أمامها أمام القضاء العادي ...

ويفترض ان تنتهز فرصة معاودة هذه المحكمة لنشاطها للمطالبة بالغائها باعتبارها نشأت بالمخالفة للدستور وعلى غير اساس من القانون .